



Distr.
GENERAL

A/CONF.172/13
3 May 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

المؤتمر العالمي للحد
من الكوارث الطبيعية
يوكوهاما، اليابان
٢٣-٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤



البند ٩(أ) من جدول الأعمال المؤقت*

برامج وسياسات العقد الدولي للحد من
الكوارث الطبيعية: التقارير الاقليمية

التقارير ذات الأهمية الاقليمية

قام المكتب الاقليمي لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، التابع لمنظمة الصحة العالمية، بتنظيم
الدورة التي تتناول التقارير ذات الأهمية الاقليمية.

بيان استهلالي للدكتور كلود دي فيل دي غوييه،
ممثل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، المكتب
الإقليمي للقارة الأمريكية التابع لمنظمة لمنظمة
الصحة العالمية

يسر المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ويشرفه أن يتعاون في تنظيم هذه الدورة الهامة حول التقارير الإقليمية. ونحن، بوصفنا وكالة حكومية دولية أنشئت منذ عام ١٩٠٢ في منطقة معرضة للهزات الأرضية والأعاصير والفيضانات والبراكين وغيرها من المخاطر الطبيعية، ندرك كل الإدراك ما للكوارث من وقع اجتماعي واقتصادي شديد على الدول الأعضاء في منظماتنا، ولا سيما البلدان النامية.

الوقع الاجتماعي للكوارث مقابل وقعها الاقتصادي

اهتم كل من أنشطة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، والمجتمع الدولي، اهتماما كبيرا بالخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث، وهي في الواقع خسائر مذهلة على صعيد التنمية. غير أن البلدان الفقيرة تدفع في العادة، من حيث الخسائر البشرية، ثمنا أعلى بكثير من نظيراتها المتقدمة. وعلاوة على ذلك، فإن منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، بوصفها هيئة صحة، تهتم بوجه خاص بالآثار الاجتماعية الذي يقع على أكثر المجموعات حرمانا. ولعل من المناسب أن نتذكر تعريف الصحة الذي اعتمدته المؤتمر العالمي في الما آتا عام ١٩٧٨، وهو "الحالة الكاملة من العافية البدنية والعقلية وليس مجرد انعدام العرض".

ولا يوجد أدنى شك في أنه لا يمكن أن تكون هناك حالة صحية مرضية، على النحو المعروف أعلاه، من دون سلامة معقولة من الكوارث. وهذا هو السبب الذي جعل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، التابعة لمنظمة الصحة العالمية، تلتزم بالقيام، على مستوى متعدد القطاعات، بتعزيز الحد من الكوارث الطبيعية بوصفه أولوية صحية. وهي، بوصفها جزءا من منظومة البلدان الأمريكية والأمم المتحدة، تسلم بأن الحد من الكوارث مسؤولية تقع بالدرجة الأولى على عاتق كل دولة ذات سيادة.

النهج الوطنية والإقليمية والعالمية

ينبغي، لغرض الحد من الكوارث، اعتماد تعريف برغماتي غير سياسي للمنطقة، قائم على تقاسم سرعة التأثير بالأخطار الطبيعية المشتركة.

إن سرعة التأثير بالمخاطر الطبيعية لا تتقيد بالحدود البشرية أو بتعاريف للمناطق. وهي شيء تتقاسمه البلدان المتجاورة. وفيما يتعلق بالكوارث، هناك تضامن هائل يوحد بلدان منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية، إذ إنها كثيرا ما تترك جانبا خلافاتها السياسية ومصالحها الوطنية. فسرعة التأثير والاستجابة أمران اقليميان، وهذا ما يجب أن تكون عليه أنشطة الوقاية والاستعداد. غير أنه ما زال يتعين القيام بأمر أكثر بكثير في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية. وإذا كانت بعض المهام، مثل توحيد المعايير والمبادئ التوجيهية، تتحقق بصورة أفضل على المستوى العالمي، فإن الكثير من وظائف الحد من الكوارث، التي لا يمكن لبلد واحد بمفرده أن يقوم بها عمليا أو أن يتحمل نفقتها، يمكن القيام بها على نحو أفضل بكثير على المستوى الاقليمي. ونعتقد أن إحدى المساهمات الرئيسية للدورة الحالية هي أن تحدد بوضوح تلك الاجراءات التي يستحسن تنفيذها على المستوى الاقليمي وأن تضمن اعطاء هذا المستوى من العمل، وهو مستوى أقرب الى حقائق البلدان، رؤية مناسبة في مؤتمر يوكوهاما.

لقد اتاح لقاء الكوارث والتخفيف منها والاستعداد لها في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي فرصا واسعة لمشاريع تعاونية بين البلدان المتجاورة، ولمد شبكات عبر الحدود فيما بين الخبراء والمسؤولين. وفتح هذا الأمر الباب أمام قيام حوار جديد ومشاريع مشتركة فيما بين البلدان في المنطقة، كما ستسمعون من بعض المتحدثين. وإن منظمة الصحة للبلدان الأمريكية مسرورة لكونها قد ساهمت، بالاشتراك مع مؤسسات اقليمية أو دون اقليمية أخرى، في جعل هذا الأمر ممكنا. ولقد حاولنا، بالتعاون مع الموظف الاقليمي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في كوستاريكا، أن نقدم تقريرا عن انجازات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وأن نعرض نظرتنا الى آفاق العمل المقبل في منشور عنوانه: "عالم آمن من الكوارث الطبيعية: مسيرة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي". وفي هذه الوثيقة، نستعيد عملية العشرين عاما التي نضجت فيها المنطقة من مرحلة توفير استجابة ارتجالية للكوارث نحو توفير السلامة من أجل التنمية المستدامة. وهذه المسيرة الطويلة ولكن غير المستكملة كانت ممكنة بفضل رغبة البلدان في تقاسم الخبرات وفي التعاون وتجاوز حدودها السياسية من أجل تكييف الحدود التي تملئها عليها الطبيعة.

البلد المضيف

مقدم العرض: نائب الوزير ايشيرو ايشيكاوا

المشاريع التعاونية اليابانية في البلدان الآسيوية

تقع اليابان في منطقة خاضعة للأعاصير الاستوائية وفي المنطقة المتحركة من المحيط الهادئ التي تحدث فيها أنشطة زلزالية وبركانية باستمرار، وقد تعرضت لأضرار جسيمة من جراء الكوارث الطبيعية. بيد أن اليابان ليست البلد الوحيد الذي يتعرض لمثل هذه التجربة: فهناك في المنطقة الآسيوية الكثير من البلدان الأخرى التي تتعرض لتأثير مماثل ومنها مثلاً الفلبين الواقعة أيضاً في منطقة معرضة للأعاصير الاستوائية، واندونيسيا الواقعة أيضاً في المنطقة المتحركة من المحيط الهادئ.

وقد دأبت اليابان على الحد من الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية عن طريق القيام بالبحث والتطوير في مجال اتقاء الكوارث وعن طريق تنفيذ شتى التدابير المضادة للكوارث، وهي تدعو في الآن ذاته بصورة ايجابية الى قيام تعاون دولي مع البلدان الآسيوية الأخرى في ميدان الحد من الكوارث من خلال ما تمتلكه من تكنولوجيا وخبرة.

وسيجري في هذا العرض تقديم وصف موجز لتعاون اليابان دولياً للحد من الكوارث في المنطقة الآسيوية، والتعريف ببعض المشاريع. فالقطاع الحكومي في اليابان يؤدي الأنشطة التعاونية الدولية التالية: (أ) التعاون التقني، بما في ذلك قبول المتدربين؛ (ب) تقديم المعونة؛ (ج) تقديم القروض الحكومية المباشرة؛ (د) تقديم المعونة من خلال المنظمات المتعددة الأطراف.

وبلغت الاعتمادات المخصصة في الميزانية للتعاون الدولي من أجل الحد من الكوارث في المنطقة الآسيوية قرابة ٨١ مليار ين في السنة المالية ١٩٩٢، أو حوالي ٦٠ في المائة من المساهمة الكلية في التعاون من أجل الحد من الكوارث على المستوى العالمي (١٢٧ مليار ين). ومن بين مشاريع اتقاء الكوارث المضطلع بها بواسطة القروض اليابانية في المنطقة الآسيوية مشروع سد بيلي-بيلي المتعدد الأغراض في اندونيسيا ومشروع سد ووغانغسي في الصين.

وفيما يلي بعض المشاريع التي تم القيام بها لاتقاء الكوارث المشتركة بالتعاون مع البلدان النامية:

(أ) بحوث مشتركة دولية حول الكوارث الطبيعية؛

(ب) بحوث حول تحسين نظم اتقاء الكوارث في البلدان النامية؛

(ج) تدريب البلدان الثالثة على اتقاء الكوارث والتخفيف منها؛

(د) مركز تكنولوجيا مكافحة الفيضانات والتآكل؛

(هـ) تبادل المعلومات بشأن الكوارث الطبيعية، مثل بيانات الأرصاد الجوية؛

(و) بحوث حول الاستشعار عن بعد ورصد الكوارث بواسطة السواتل؛

(ز) خريطة المخاطر الطبيعية.

ومن الأهمية بمكان أن يحشد كل بلد من البلدان موارده من أجل الحد من الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية. وتنوي اليابان بذل المزيد من الجهود في مجال التعاون الدولي من أجل الحد من الكوارث في المنطقة الآسيوية، بوصفها دولة عضوا في هذه المنطقة.

مناقشة عامة حول افريقيا

موجز

بعد الادلاء بملاحظات استهلالية موجزة، ستستمر الجلسة بتقديم عروض شفوية، مدة الواحد منها خمس دقائق، حول الظواهر الرئيسية الأربعة للكوارث الطبيعية التي تعصف بأفريقيا: الجفاف والتصحر المتصل به، وانتشار أوبئة المحاصيل، والكوارث الجوية المائية، والكوارث الجيوفيزيائية. ويتوقع أن يستكمل كل عرض بملخص مكتوب يفضل أن يوزع قبل الدورة.

ويلزم أن يقدم كل عرض، أولاً، لمحة وجيزة عن الأنشطة الاقليمية للحد من الكوارث، مع ابراز الانجازات العملية المحددة وتحديد ما تمت مواجهته من عقبات رئيسية، بما في ذلك الأسباب الأساسية لهذه العقبات. ثانياً، سيقوم مقدمو العروض، استناداً الى الدروس المستخلصة، ببيان الخطوط العريضة للاستراتيجيات وبرامج العمل القصيرة والمتوسطة المدى المنقحة الرامية الى التخفيف من ظاهرة الكوارث، ضمن نطاق اختصاص كل منهم.

وأحد المواضيع الرئيسية للتقرير الاقليمي الافريقي هو أن الحد من الكوارث الطبيعية يشكل جزءاً لا يتجزأ من مطلب يتزامن معه هو تحقيق التنمية المستدامة وتلبية الحاجات الحيوية للأفريقيين من غذاء وماء ومأوى وطاقة وصحة ونشاط مجز. فعلى سبيل المثال، إن ادارة الجفاف هي المطلب المنشود لتوفير الأمن الغذائي والتنظيم البارع لأساليب الري من أجل الاستعمال المحلي والصناعي. ويفترض أن تؤدي التقنيات الجديدة في علوم الحشرات الى التقليل الى أدنى حد من أوبئة المحاصيل الغذائية الناتجة عن أنواع الجراد، والى تعزيز الأمن الغذائي وزيادة معدل هطول الأمطار، ومن ثم، الابقاء على الغطاء النباتي في المناطق شبه القاحلة. ويمكن للتقدم في مجال الأرصاد الجوية أن يعزز قدرات الانذار المبكر والاستعداد لمواجهة الأعاصير والفيضانات الاستوائية. ويمكن لمصادر الطاقة البديلة أن تحسن من آفاق المحافظة على غطاء حراجي كاف عن طريق تفادي قطع الأشجار السابق لأوانه من أجل توفير المأوى والوقود المحلي. ويتوقع أن يؤدي التقدم في العلوم الفيزيائية والبيولوجية والاجتماعية والهندسية، والتفاعل بين هذه العلوم، الى تحسين فرص بقاء الأفريقيين في مواجهة أثر الظواهر المحتومة للكوارث الطبيعية.

وستوجه عناية خاصة، بالتالي، الى جملة أمور منها خطط كل حقل من الحقول المتخصصة لتعزيز شبكة تبادل البيانات الالكترونية على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية، وحشد الموارد المحلية ونشر التقنيات الجديدة في المجتمعات المحلية الضعيفة في أفريقيا.

وستخصص خمس وعشرون دقيقة لمداخلات من مشاركين آخرين. وسيدعى الى تقديم مقترحات ملموسة بشأن بعض من القضايا المذكورة أعلاه. وستكون هناك فائدة أيضا في تبين الطريقة التي يمكن بها لجهود البحث والتطوير أن تحد من ضعف مناعة افريقيا إزاء الكوارث الطبيعية، وخاصة من خلال المشاركة النشطة من جانب المجتمعات المحلية، وادماج نتائج هذه البحوث في استراتيجيات وبرامج تنفيذ التنمية المستدامة على المستويات المحلية والوطنية ودون الاقليمية والاقليمية. وسيقوم كل من المشاركين في المناقشة، ورئيس الجلسة، خلال الـ ١٥ دقيقة الأخيرة، بتلخيص المناقشات وابداء الملاحظات الختامية.

مناقشة عامة حول أوروبا

مقدم العرض: السيد سيرغي شويغو

أنشطة بلدان كمنولث الدول المستقلة في اطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

يوجز التقرير الخصائص الجغرافية للمنطقة الأوروبية الآسيوية التي تشغلها بلدان كمنولث الدول المستقلة، مع الإشارة بوجه خاص الى الكوارث الطبيعية التي يشيع حدوثها في المنطقة.

وهو يصف النظم الوطنية لادارة الكوارث في بلدان كمنولث الدول المستقلة، بما في ذلك أهداف هذه النظم، وغاياتها، وهيئاتها الادارية، وموظفيها، ومراقبتها، وكيف أن ادارة الكوارث قد ادمجت في النظم الأمنية الوطنية والعامة لتلك البلدان. وهو يوضح الاجراءات الوطنية لادارة الكوارث وعلاقتها بأهداف وغايات العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

ولقد أنشئت لجان وطنية لتنسيق الأنشطة في اطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، وزودت هذه اللجان بهياكل وولايات وسلطات مناسبة، وهناك علاقات متبادلة بينها وبين المؤسسات العلمية والتجارية والعامة وغيرها من المؤسسات. وطبقت وسنت تشريعات وقواعد واجراءات فيما يتصل بالأنشطة الموضحة في اطار العقد.

وتشمل أنشطة أعضاء كمنولث الدول المستقلة في اطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية تنفيذ الخطط والبرامج الوطنية لأجل العقد، استنادا الى النتائج العملية التي تم تحقيقها في مجال ادارة الكوارث في السنوات السابقة. ويرد وصف للخصائص العامة للمشاريع الوطنية المتصلة بالعقد، بما في ذلك المشاريع قيد الاعداد، والنتائج، والعقبات، وأوجه القصور.

ويخضع التعاون الاقليمي لأعضاء كمنولث الدول المستقلة في اطار العقد لتوجيهات المجلس المشترك بين الدول المعني بالطوارئ ذات المنشأ الطبيعي والتكنولوجي. ويقدم موجز للأنشطة الاقليمية لهذا المجلس في اطار العقد، الى جانب المشاكل المصادفة والمساعدة اللازمة. وإن أعضاء كمنولث الدول المستقلة على استعداد لمساعدة البلدان الأخرى، كجزء من تعاونهم في اطار العقد. وأخيرا، تقدم مقترحات بشأن الأنشطة الرئيسية اللازمة لتحقيق خطط العهد في النصف الثاني منه.

فرع يتعلق بحوض البحر الابيض المتوسط

اعتمد وزراء اتفاق أوروبا للأخطار الكبرى، التابع لمجلس أوروبا، في اجتماعهم الخامس الذي عقدوه في موسكو يومي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر، ميثاق موسكو، الذي يعترف بهذا الاتفاق بوصفه أرضية للتعاون بين أوروبا الشرقية، وجنوب البحر الابيض المتوسط، وأوروبا الغربية، في مجال الأخطار الطبيعية والتكنولوجية.

ويتيح هذا الاتفاق قيام مزيج متناسق من التعاون بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب من أجل اتقاء الكوارث الطبيعية والحماية منها.

وسيعرض الأمين التنفيذي (السيد جان بيار ماسو)، في الجزء الأول، مساهمة هذا الاتفاق المنفذ في حوض البحر الابيض المتوسط لأجل اتقاء الأخطار الطبيعية:

(أ) توفير تدريب في علوم الأخطار (انطلاقاً من شبكة المراكز الأوروبية المتخصصة التابعة للاتفاق: مدريد وموناكو وسان مارينو ومالطة وستراسبورغ وأنقرة ورافيلو وأثينا، ومن البرنامج الأوروبي للتدريب على علوم الأخطار (FORM-OSE):

(ب) اجراء تحليل مقارن للتشريعات في مجال ادارة الأخطار واجراء بحوث انطلاقاً من المراكز الأوروبية في مجال الزلازل والتلوث البحري.

وسيقوم رئيس أكاديمية البحث العلمي في مصر، البروفيسور ع. حبيش، بعرض تقرير عن استقصاء يتعلق بأنواع التدريب القائمة في حوض البحر الابيض المتوسط في قطاع علوم الأخطار.

وسيقوم البروفيسور ف. رزي، المدير العام لجامعة البحر الابيض المتوسط، ببيان حالة إعداد المشروع النموذجي لوضع وحدات تدريبية في علوم الأخطار بالتعاون مع جامعات البحر الابيض المتوسط.

وسيعرض السيد السفير س. كانافيسيو المساهمة الإيطالية في اتقاء الأخطار الطبيعية في البحر الابيض المتوسط والحماية منها من زاوية خطر الزلازل، والتصحر، والتلوث البحري.

جنوب المحيط الهادئ

مقدم العرض: الأونورا بل تولايا سايليلة مالبليفاو

يتناول العرض الوضع العام فيما يتعلق بالحد من الكوارث الطبيعية في جنوب المحيط الهادئ. وتتألف المنطقة من ٢٢ بلدا جزريا - ١٣ دولة مستقلة و ٩ أقاليم - منتشرة على مساحة ٣٠ مليون كيلو متر مربع من المحيط الهادئ، ولكن بمساحة برية تبلغ في المجموع ٥٥٠ ألف كيلو متر مربع فقط. والجزر الكبرى بركانية المنشأ، ولكن الغالبية العظمى من آلاف الجزر في المنطقة هي جزر مرجانية حلقية صغيرة لا ترتفع في أعلى نقطة أكثر من ٤ أمتار فوق سطح البحر. وتتألف عدة بلدان كليا من جزر مرجانية.

وتتأثر البلدان الجزرية لجنوب المحيط الهادي بأنواع كثيرة مختلفة من الكوارث الطبيعية، وتعتبر الأعاصير الاستوائية أكثر هذه الكوارث شيوعا وأذى. وإذا ما أدت التغيرات في المناخ العالمي إلى ارتفاع مستوى البحر كما هو متنبأ حاليا، فإن تأثير ذلك على جنوب المحيط الهادي سيكون فاجعا.

ويصف العرض التطورات التي شهدتها إدارة الكوارث في المنطقة حتى اليوم، ويحدد المجالات التي ينبغي أن يركز عليها اهتمام أكبر، ويقدم مقترحات ملموسة حول سبل تحسين إدارة الكوارث بوجه عام وتعزيز أنشطة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية بوجه خاص في السنوات الخمس القادمة، من خلال التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي.

والقضية الرئيسية المطروحة في جنوب المحيط الهادي هي الحد من أثر الكوارث الطبيعية المتكررة والجسيمة على حياة مجتمعات الجزر السريعة التأثر وأسباب رزقها. فطبيعة البيئة العامة للجزر هي من الهشاشة بحيث أن تأثير الكوارث الطبيعية يمكن أن يعطل إلى حد خطير عملية التنمية، لا بل أن يعكس مسارها، وأن يجعل هدف التنمية المستدامة بعيد المنال.

إن الاستراتيجية المقترحة للحد من الكوارث الطبيعية في جنوب المحيط الهادي تتبع النهج الموصى به في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية وهو أن تُدمج في خطط التنمية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، العناصر الرئيسية لتقدير المخاطر والأخطار، وتدابير التخفيف الهادفة إلى التآهب والوقاية في الأجل الطويل، وسهولة الوصول إلى نظم الإنذار الموثوق بها بشأن الكوارث، وذلك بوصف هذه العناصر جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية. ويتوقف نجاح مثل هذه الاستراتيجية على اعتراف القادة السياسيين وقادة المجتمع وقبولهم بأهمية إدارة الكوارث في التنمية الشاملة في بلدانهم.

ومن ناحية أخرى، تتوقف فعالية صياغة وتنفيذ تدابير ادارة الكوارث على توفر العاملين المدربين وعلى وجود جمهور مطلع ومستجيب وتنظيم ناجع.

لقد كان للعدد أثر ضئيل في جنوب المحيط الهادئ. بيد أن هناك عدة برامج ومشاريع لادارة الكوارث قيد الاعداد في المنطقة، ولكنها غير منسقة وذات فعالية غير مؤكدة. وقد وفر العدد فرصة وقوة دفع لتنسيق أنشطة ادارة الكوارث في المنطقة، وهي خطوة ينبغي أن تؤدي الى تحقيق القدر الأقصى من الفوائد بالقياس الى التكاليف والى تحسين عمليات ادارة الكوارث، والى تحقيق الأهداف المحددة في العدد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية بحلول عام ٢٠٠٠. وقد بدأ التعاون الاقليمي في هذا المجال فعلا مع تحقيق نجاح في تنسيق إعداد التقارير الوطنية والاقليمية للمؤتمر العالمي من جانب البرنامج البيئي الاقليمي لجنوب المحيط الهادئ، وهو منظمة اقليمية مثلت فيها جميع البلدان الجزرية في جنوب المحيط الهادي ويتمتع مجلس ادارتها بسلطات كاملة في مجال السياسة وصنع القرار بالنيابة عن أعضائه.

وتود منطقة جنوب المحيط الهادي لو يأخذ المجتمع العالمي على نفسه، في المؤتمر العالمي، التزاما قويا بالحد من الكوارث الطبيعية، مبرهنا على ذلك بانشاء ترتيب تمويل مضمون لمساعدة الأنشطة المتصلة بالعدد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، وخاصة في البلدان النامية، وكذلك إنشاء آلية بسيطة وقابلة للتطبيق يمكن من خلالها جعل المعارف والخبرات العلمية والتقنية بشأن ادارة الكوارث متاحة بسهولة للاستخدام في البلدان النامية.

وبالإضافة الى ذلك، تود المنطقة لو يعترف المؤتمر العالمي بالحالة الخاصة للبلدان الجزرية النامية: وإن طلب تعيين ممثل من جنوب المحيط الهادئ في اللجنة العلمية والتقنية للعدد يؤكد هذه النقطة.

التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك في الحد من الكوارث الطبيعية

مقدم العرض: السيد راؤول كارثيا ليال، المكسيك،
والسيد جيمس لي ويت، الولايات المتحدة الأمريكية

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك الكثير من المخاطر نفسها، ويوجد في كل منهما عدد كبير من السكان المعرضين للخطر. وقد وقعت في البلدين كليهما هزات أرضية قاتلة في السنوات الأخيرة، لا بل كان لهذه الهزات منطقة تصدع واحدة هي سان اندرياس. وحدثت في المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية موجات زلزالية محيطية (سنامية) ناشئة من منطقة تمتد حتى هاواي. وثار في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢، على التوالي بركانان هما جبل "سانت هيلينز" و"إل تشيتشون"، وكان تأثيرهما مدمراً. وفي عام ١٩٨٨، ضرب إعصار "جلبرت" المكسيك ثم ضرب أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية. ويؤثر الجفاف حالياً على أجزاء من البلدين.

وتتوفر للبلدين درجة كبيرة من النهم العلمي والدراسة التقنية والقدرة على التخطيط والاستجابة، ويمكن استخدام هذه القدرات لتحقيق المنفعة المتبادلة. وتقوم المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية بتقاسم المعلومات والخبرة وبالتعاون على جبهات متنوعة في مجهود يرمي الى الحد من سرعة التأثير بالمخاطر الطبيعية. وفيما يلي لمحة عن هذه الجهود المشتركة. وبالرغم من أنها بالتأكيد جهود مثمرة، إلا أنه يمكن القيام بالمزيد:

(أ) المبادلات العلمية والهندسية. يجري تنفيذ مشاريع بحثية مشتركة بين خبراء أكاديميين من البلدين لتحسين قاعدة المعارف المتعلقة بإدارة المخاطر المشتركة؛

(ب) التعاون على مستوى المدن. تقوم المدن في البلدين (مثل مدينة مكسيكو ومدينة لوس أنجلوس) بتبادل المعلومات والعاملين بشأن التخطيط لتخفيف الكوارث والاستجابة لها ومحو آثارها؛

(ج) الشراكات المهنية. اجتمع أخصائيون في الهزات الأرضية من القطاعين العام والخاص في البلدين لتبادل المعلومات والخبرة والتجارب وذلك كجزء من الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أمريكا اللاتينية؛

(د) الاتفاق الاستشاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك بشأن الكوارث الطبيعية. أقيم بين هيئات إدارة الطوارئ/الدفاع المدني اتفاق تعاوني مشترك بين المؤسسات لتيسير إدارة

الكوارث الطبيعية على طول المنطقة الحدودية المشتركة بين البلدين. ونفذت أنشطة في مجال تقدير الأخطار والتخفيف منها والتخطيط للاستجابة لها.

مناقشة عامة حول آسيا

مقدم العرض: السيدة يانغ لي

استخدام القدرة الوطنية في مجالي التكنولوجيا والادارة للحد من الكوارث

يوجز التقرير الأخطار الجسيمة التي تلحقها الكوارث الطبيعية بالصين وتاريخ الجهود التي بذلها الشعب الصيني لمكافحتها، ويبين تكوين اللجنة الوطنية الصينية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، واختصاصاتها وأنشطتها، ويركز على استخدام كل من القدرة التكنولوجية والقدرة الادارية الوطنية من أجل الحد من الكوارث، وهي مسألة ذات أهمية في الحد من الكوارث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ومن السمات الهامة للحد من الكوارث في الصين أنه يعتمد على نُظم الرصد والانذار المبكر الخاصة بالكوارث الطبيعية، التي أقامتها الدوائر الحكومية المعنية بالهيدرولوجيا، والأرصاد الجوية، وعلم المحيطات، وعلم الزلازل، والزراعة، والحراجة، والجيولوجيا، وما إلى ذلك، ابتداءً من المركز وحتى المستوى المحلي، لبناء خط دفاع أول ضد الكوارث حول نواة من التكنولوجيا المتطورة.

والقدرات التكنولوجية الشائعة الاستعمال في الصين في مجال الحد من الكوارث هي مراقبة السدود والفيضانات، ومراقبة الجفاف، والتحوط للهزات الأرضية ومراقبتها، واتقاء الكوارث الجيولوجية، واستخدام نظم الأحزمة الحراجية الواقية، وكواحج الرمال، واتقاء حرائق الغابات ومراقبتها، ومشاريع اتقاء ومراقبة الكوارث البيولوجية؛ وهي تشكل لب جهود الحد من الكوارث.

وتعد التوايح الاصطناعية، والطائرات، والاستشعار عن بعد، والاتصالات، والحاسبات الالكترونية، إذا اقتصرنا على بعض الأمثلة، بين التكنولوجيات المتقدمة المستخدمة على نطاق واسع في الحد من الكوارث في الصين، ويستخدم قدر كبير من نتائج البحوث استخداما ايجابيا، مما يعزز ويزيد قدرات الصين التكنولوجية والادارية في مجال الحد من الكوارث.

وعلى الرغم من أن الحكومة الصينية تعقد أهمية على رفع مستوى قدرتها التكنولوجية في مجال الحد من الكوارث، فقد قامت أيضا بتعزيز قدرتها العامة في مجال الادارة: فقد وضعت الحكومة المركزية وحكومات المناطق المعرضة للكوارث آلية مشتركة للحد من الكوارث وعززت ادارة الحد من الكوارث، مرسية برامج للحد من الكوارث ومستقصية الاستراتيجيات والتدابير المضادة للحد من

الكوارث، وذلك على هدي المبدأ القائل بأن الوقاية تنفذ الأرواح وينبغي أن تسير جنباً إلى جنب مع الإغاثة.

ويأخذ التقرير مثال الجهود التي بذلتها الصين لمكافحة الكوارث الطبيعية الكبرى في السنوات الأخيرة فيصف بصورة حية الاستخدام المشترك للقدرة التكنولوجية والقدرة على الإدارة في الحد من الكوارث من أجل التخفيف من الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية فهذا المطلب هو مطلب مشترك في منطقة آسيا والمحيط الهادي. ومن شأن زيادة استخدام مثل هذه القدرة أن تساهم مساهمة بارزة في أهداف العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

- - - - -